مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/1/7

فنزويلا في قلب الصراع الدولي ورمزية الصورة

ملحق دونالد ترامب لمبدأ مونرو وأزمة الشرعية العالمية

د. علي بشار أغوان

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

فنزويلا في قلب الصراع الدولي ورمزية الصورة
ملحق دونالد ترامب لمبدأ مونرو وأزمة الشرعية العالمية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

د. علي بشار أغوان / كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

ضمن عملية خاطفة نفذتها قوات الدلتا الأميركية الخاصة في العاصمة الفنزويلية كاراكاس فجر يوم 3/1/2026، تم اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو من قبل القوات الأميركية، حيث وُجِّهت إليه تهم تتعلق بالاتجار بالمخدرات وصناعتها ونقلها، وتهديد أمن ومصالح الولايات المتحدة الداخلية، فضلاً عن تهم أخرى تتعلق بالاتجار بالأسلحة وتهريب النفط. تأتي هذه العملية الأميركية من دون أي غطاء من مجلس الأمن أو محكمة الجنايات الدولية أو محكمة العدل الدولية، بل إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم يُبلِغ أعضاء الكونغرس الأميركي بهذه العملية، ولم يحصل على موافقة مباشرة قبل تنفيذها.

إن ما وصل إليه واقع القانون الدولي وواقع الأمم المتحدة والأعراف الدولية من حالٍ يحتاج إلى الوقوف طويلاً عند هذه المبادئ، والتساؤل عن حاجتها الفعلية، أو بالأحرى فاعليتها أمام الدول القوية. وعلى هذا الأساس، نستحضر مقولة أساسية ذكرها اللساني والناقد السياسي الأميركي نعوم تشومسكي، إذ قال: «إن القانون الدولي مثل خيوط العنكبوت، تعصف به الطيور الكاسرة ويصطاد فقط الحشرات الصغيرة". ويردف تشومسكي قائلاً، في إحدى مؤلفاته، إن الولايات المتحدة ساعدت في تطوير الأمم المتحدة والقانون الدولي، ليس لغرض الالتزام بهما بقدر ما ساعدت في هذا العمل لغرض فرضه على الآخرين، فالولايات المتحدة فوق القانون الدولي ولا تحتاج إليه.

في ضوء مقولات تشومسكي، يبدو أن الولايات المتحدة تتحرك من جديد لإعادة صياغة توازنات الطاقة وتوازنات القوة وتوزيع الأعباء في النظام الدولي، بما يتفق مع أفعالها الأخيرة. إذ إن هذه العملية العسكرية الخاطفة تنطوي على إشارات ودلالات عديدة ورسائل ضمنية متعددة، تتعلق بالصين وروسيا وإيران ودول العالم أجمع. وعلى هذا الأساس، ستناقش هذه الورقة الأبعاد التي تخص أهمية هذه العملية بالنسبة للاستراتيجية الأميركية في مبدأ الرئيس دونالد ترامب، وكذلك موقع هذه العملية في ميزان القوى العالمية، وطبيعتها القانونية الدولية، ورسائلها المتعلقة بالرد النفسي والمعنوي.

أولاً: ملحق دونالد ترامب لمبدأ مونرو في وثيقة الأمن القومي لعام 2025 – الأصل التاريخي لمبدأ مونرو (1823)

مبدأ مونرو هو عقيدة في السياسة الخارجية الأميركية أعلنها الرئيس جيمس مونرو في ديسمبر 1823، وتُعرف أيضاً بـ«إعلان مونرو». وكان جوهر مبدأ مونرو الأساسي يقوم على رفض أي تدخل أوروبي في شؤون دول نصف الكرة الغربي (الأميركتين)، مقابل امتناع الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون الأوروبية. وكانت الغاية الأساسية من هذا المبدأ حماية الدول المستقلة حديثاً في أميركا اللاتينية من محاولات القوى الأوروبية استعادة هيمنتها عليها.

وفي أوائل القرن العشرين، أضاف الرئيس ثيودور روزفلت ما عُرف بـ«الملحق الروزفلتي» إلى مبدأ مونرو، والذي وسّع المبدأ ليشمل حق الولايات المتحدة في التدخل في شؤون دول أميركا اللاتينية إذا كان هناك «خرق صارخ ومستمر» للنظام أو للالتزامات تجاه الدائنين الأوروبيين، الأمر الذي حوّل المبدأ من سياسة دفاعية رمزية إلى أداة للتدخل الأميركي في مسارات هذه الدول وفي صناعة توجهاتها العامة.

أما فيما يخص ملحق مبدأ مونرو في عقيدة الرئيس دونالد ترامب، والذي ورد في وثيقة الأمن القومي لعام 2025، فيقوم هذا الملحق على الأسس الآتية:

1. العودة إلى مركزية نصف الكرة الغربي: أشارت وثيقة الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي الأميركية لعام 2025، التي أصدرها الرئيس دونالد ترامب، إلى إحياء مبدأ مونرو، ووضع نصف الكرة الغربي (الأميركتين) في مقدمة أولويات الأمن القومي الأميركي، بعد أن اندفعت الولايات المتحدة في أوقات ماضية نحو آسيا وباقي مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا. ويشرح ملحق ترامب لمبدأ مونرو أن استقرار هذه المنطقة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الداخلي للولايات المتحدة، وبالتالي فإن أي فعل يهدد الداخل الأميركي ويأتي من الخارج يجعل الإدارة الأميركية معنية بمعالجة هذا الفعل بالطريقة التي تراها مناسبة.

2. توسيع نطاق التصدي للنفوذ الخارجي: وبمعنى أدق، لا يكتفي المبدأ بصد النفوذ الأوروبي أو الخارجي فقط، بل يوسّع المفهوم ليشمل التصدي لنفوذ القوى الكبرى، مثل الصين وروسيا، في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، باعتبار ذلك تهديداً مباشراً لأمن الولايات المتحدة.

3. يرتبط الملحق بشكل وثيق بقضية الهجرة غير المنظمة، شبكات المخدرات، وتأثيرها على الأمن الداخلي، حيث تضع الاستراتيجية هذه القضايا على قدم المساواة مع التهديدات التقليدية.

4. يشمل الملحق توجيها نحو تعزيز الوجود العسكري والاستخباراتي في المنطقة، وتوسيع التعاون مع شركاء إقليميين لضبط الحدود ومنع التهريب والمهاجرين غير الشرعيين، حيث ان وثيقة الامن القومي الاخيرة لعام 2025 تدمج فكرة «أميركا أولاً» التي رفعها ترامب مع نهج مبدأ مونرو الكلاسيكي، ما يجعل الأمن الداخلي والمصالح الاقتصادية في قلب السياسة الخارجية.

5. الصياغة التي أتت بها وثيقة الامن القومي تؤكد أن النفوذ الاقتصادي أو العسكري غير الأمريكي في الأميركتين يُنظر إليه كتهديد مباشر مما يقرب المبدأ من إطار التدخل العسكري النشط للدفاع عن دوائر الامن القومي الامريكية.

ثانياً: إسقاط حكم نيكولاس مادورو وتقويض قدرات الصين في الجزء الغربي من الكرة الأرضية

يمثل النموذج الفنزويلي، «الدولة التي تغرد خارج منظومة الغرب والسيطرة الأميركية»، واحداً من أكثر النماذج والأدلة على أن الصين قادرة على الحفاظ على نظام توازن القوى العالمي لأغراض التدافع في مناطق النفوذ الأميركي، التي صنفها مبدأ مونرو على أنها مناطق يمكن أن تُشن فيها حروب إذا شعرت الولايات المتحدة بأنها تتعرض لتهديد فيها.

كانت الصين تتعامل مع فنزويلا كمصدر مستقل لاستيراد النفط، بعيداً عن الهيمنة الأميركية على هذا القطاع، سواء الهيمنة المتعلقة باحتكار عمليات الاستثمار والاستخراج، أو بعمليات النقل والتصدير، أو فيما يخص الأسعار. إذ تتعامل الصين مع فنزويلا كطرف مهم في معادلة الطاقة العالمية، وتستورد ما بين 550 إلى 600 ألف برميل في اليوم، أي ما يعادل 52% من الإنتاج الفنزويلي الكلي. لذلك، فإن إسقاط نيكولاس مادورو يمثل ضربة اقتصادية مؤلمة وقاسية للصين.

سقوط مادورو يعني سقوط الاحتياطي الأكبر عالمياً، البالغ 303 مليارات برميل نفط، بيد الولايات المتحدة بعد أن كان خارج حساباتها السيادية. وتعد هذه العملية بمثابة إعلان عن ولادة ما يُعرف بـ«الأحادية القطبية العالمية» - في النطاق العسكري - ضمن ما يُعرف بالهيمنة الأميركية المباشرة على النظام الدولي عسكرياً.

من جهة أخرى، تنظر الصين إلى فنزويلا من زاوية استراتيجية تتعلق بأمن الطاقة طويل الأمد على النحو الآتي:

1. تمتلك فنزويلا أكبر احتياطي نفطي مؤكد عالمياً، يصل إلى حدود 303 مليارات برميل نفط، أي ما يعادل 18% من الاحتياطي النفطي العالمي.

2. تنظر الصين إلى فنزويلا كمصدر نفط غير خاضع لهيمنة الأسواق الغربية أو مسارات الطاقة التقليدية، حيث كانت تخطط لاعتماد فنزويلا كشريك استراتيجي طويل الأمد، من خلال توقيع اتفاقيات تتعلق باستثمارات الطاقة لفترات طويلة واحتكار الاستثمارات في البنى التحتية، مثل قطاعات الكهرباء، وبناء منظومات الطرق، والقطاعات الصحية والتعليمية.

3. هذه العقود، ونعني بها عقود النفط مقابل القروض والإعمار، سمحت للصين بتثبيت إمدادات استراتيجية خارج الخليج، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تنظر إلى نمو الصين المتزايد في فنزويلا على أنه تهديد واضح للأمن القومي الأميركي.

إن تخطيط الصين لتقليص الاعتماد على الموردين التقليديين أشار كذلك إلى شعور الولايات المتحدة الأميركية بأن الصين تعبث بمبدأ مونرو في التواجد ضمن ما يعرف بدوائر الأمن القومي الأميركي في الخلفية الحديثة لمساحة أميركا اللاتينية، حيث سعت الصين إلى:

1. تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن الشرق الأوسط والمضائق البحرية الحساسة التي تدار من قبل الولايات المتحدة، وفي ظل الهيمنة الأميركية.

2. وصول النفط الفنزويلي عبر المحيط الهادئ دون المرور بمناطق توتر مثل هرمز أو ملقا، وهذا يعني تحرر الصين من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الممرات الدولية مثل باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق جبل طارق، وقناة السويس.

3. تدل قراءة وثيقة الأمن القومي الأميركية لعام 2025 على اهتمام أميركي كبير بإحياء مبدأ مونرو، بما يعرف داخل الوثيقة بـ«ملحق ترامب المكمل لمبدأ مونرو»، حيث يشكل الوجود الاقتصادي الصيني في فنزويلا اختراقاً استراتيجياً للمجال الحيوي الأميركي، وهذا ما استدعى بشكل مباشر إسقاط حكم مادورو وبعثرة الأوراق على الصين. كما أن ذرائع الاتجار بالمخدرات ليست سوى ذرائع لإقناع العالم

بـأن الولايـات المتحـدة تسـتهدف المجرمـين بقـدر مـا يتعلـق الهـدف بالجانـب الطاقـوي المرتبـط بالصـين بشـكل مبـاشر.

4. إدراك الولايـات المتحـدة أن إضعـاف الصـين لـن يكـون إلا عـبر الأداة الاقتصاديـة، هـو واحـد مـن أهـم مفاتيـح ضرب الرئيـس الفنزويـلي نيكـولاس مـادورو وإسـقاط حكمـه بهـذا الشـكل. إذ تسـتخدم الصـين الاقتصـاد، لا السياسـة المبـاشرة، في تمددهـا «الأخطبوطـي» في العالـم، وتحقـق نجاحـات كبـيرة في ذلـك. ولأن ترامـب رجـل اقتصـاد وصفقـات طاقويـة كـبرى، أدرك جيـداً أن اسـتخدام القـوة العسـكرية لإيقـاف الصـين وضرب مصـادر وإمـدادات الطاقـة يُعـد واحـدة مـن أكـثر الأدوات فعاليـة لتحجيـم الصـين في أمـيركا اللاتينيـة وكذلـك في العالـم.

ثالثاً: عملية فنزويلا تفتح الباب أمام إعادة تشكيل التوازن العالمي من جديد

عـام 1990، أخرجـت الولايـات المتحـدة العـراق مـن الكويـت في حـرب كان الجانـب الاسـتعراضي والنفـسي منهـا أكـبر بكثـير مـن الجانـب العسـكري، فهـي أول حـرب تُنقـل عـلى شاشـات التلفزيـون بشـكل مبـاشر. وكانـت هـذه الحـرب بمثابـة إعـلان واضـح، تحـدث عنـه الرئيـس الأميركـي الأسـبق جـورج بـوش الأب، مفـاده أن عـصر الحـرب البـاردة قـد انتهـى وأن العالـم دخـل عـصر الهيمنـة الأميركيـة.

ولما كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى حرب مع خصم سهل لتقنع الجميع بأنها قوة مهيمنة عالمياً، وجدت في خطأ دخول العراق إلى الكويت فرصة لصفع العالم كله بضربة واحدة، وهذا ما حدث: نظام دولي جديد أحادي القطبية!

تعثرت وتراجعت الهيمنة الأميركية بعد حرب احتلال أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، حيث فقدت الولايات المتحدة قدرتها على البقاء منفردة في الهيمنة العالمية بعد عام 2007، وتحولت نحو ما يُصطلح عليه في العلاقات الدولية بـ«القيادة العالمية بالشراكة»، أي أن الولايات المتحدة سيدة العالم لكنها تمتلك شركاء مثل الصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا والهند وباكستان والاتحاد الأوروبي. بعد عملية اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، يبدو أن الولايات المتحدة انقلبت على مبدأ القيادة العالمية بالشراكة مع الآخرين، وأعلنت بشكل واضح أنها تسعى إلى إعادة فكرة الهيمنة.

فكرة الهيمنة هنا تشمل القدرات العسكرية فقط، حيث من الصعب الحديث عن قدرات أميركية مهيمنة في الجانب الاقتصادي والتكنولوجي، أو عن انفراد أميركي في هذا الجانب، في ظل وجود قوى مثل الصين واليابان والهند وألمانيا. إذ يعيش العالم شراكة واضحة في هذه القطاعات، بينما تظل الهيمنة العسكرية أميركية بشكل واضح.

ولأن التاريخ يخبرنا أن التغيير في النظام الدولي لم يحدث إلا عبر القوة العسكرية، فقد انتهى نظام توازن القوى بالحرب العالمية الأولى عام 1914، وانتهى النظام متعدد الأقطاب بانطلاق الحرب العالمية الثانية عام 1939، وانتهت الحرب الباردة بحرب الكويت عام 1990.

وبالتالي، تمثل الأداة العسكرية الأداة الأساسية للتغيير في هذا النظام، مع أهمية الأدوات الأخرى، لكن الأهم تظل الأداة العسكرية. وقد وجدت الولايات المتحدة في فنزويلا ما وجدته في العراق عام 1990، حيث أرسلت رسالة واضحة للعالم مفادها أن عصر الشراكة سينتهي، وأن عصر الهيمنة العسكرية الأميركية سيعود وبقوة.

رابعاً: رؤية في البعد القانوني الدولي لعملية اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو

إن عملية الإنزال والاعتقال بهذا الشكل تعد مخالفة واضحة وصريحة لمبدأ السيادة وعدم التدخل، وهو ما أشارت إليه المادة 2، الفقرة 1، من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقر بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، حيث لا يجوز لدولة أن تعتدي على دولة أخرى دون وجود تفويض من الأمم المتحدة. كما أشارت المادة 2، الفقرة 4، إلى أنه «تحظر استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة».

لذلك، فإن إنزال قوات خاصة أميركية بهذه الطريقة واعتقال رئيس دولة داخل أراضيها يشكل انتهاكاً مباشراً لهذين المبدأين الواردين في ميثاق الأمم المتحدة، الموقع عليه من قبل الولايات المتحدة الأميركية.

أما فيما يخص الدفاع عن النفس، فهو حق شرعي مباشر لكل الدول، لكن السؤال: هل تعرضت الولايات المتحدة لتهديد عسكري مباشر من قبل فنزويلا؟ حيث إن استخدام القوة المسلحة لا يكون مشروعاً إلا في حالتين فقط:

1. الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تشير إلى وجود استعدادات واضحة من قبل دولة ما للاعتداء على دولة أخرى بشكل مباشر، وهذا لم يكن متوفراً في الحالة الفنزويلية.

2. تفويض صريح من مجلس الأمن تحت الفصل السابع.

وإذا ما تعمقنا فيما حصل من الناحية القانونية الدولية أكثر، لوجدنا أنه لا توجد حالة دفاع شرعي فوري ومباشر تبرر العملية الأميركية، ولا يوجد أي تفويض صادر عن مجلس الأمن يجيز ذلك. إن عملية الإنزال التي نفذتها قوات الدلتا الأميركية تعرض مبدأ الحصانة السيادية لرؤساء الدول لإحراج كبير، حيث إن رؤساء الدول يتمتعون بحصانة شخصية كاملة أثناء توليهم المنصب وفق

العرف الدولي وقرارات محكمة العدل الدولية. وهذه الحصانة تشمل الحماية من الاعتقال أو الاحتجاز من قبل دولة أجنبية.

بل إن العرف الدولي جرى العمل عليه حتى في حال وجود اتهامات جنائية، حيث لا يجوز تنفيذ الاعتقال بالقوة من قبل دول بعينها خارج إطار القضاء الدولي المختص. إذ إن المحكمة الجنائية الدولية لم تصدر مذكرة توقيف بحق مادورو، وبالتالي لا يوجد أساس قانوني دولي يبرر الاعتقال بهذا الشكل.

وعلى هذا الأساس، فتح هذا الفعل الأميركي الباب أمام تشخيص جملة من المخاوف والملاحظات، تشمل:

1. مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة وخرق سيادة دولة عضو أساسي في المنظمة.

2. تجاوز دور مجلس الأمن، مما سيقلل أكثر من مصداقية هذا المجلس وحياديته وقدرته على مواجهة الأزمات، ويشجع الدول القوية على التصرف خارج حدود المجلس، حيث ضربت الإدارة الأميركية مقرراته ومبادئه العامة عرض الحائط، تكريساً لسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة.

3. هـذا يعيـد منطـق العلاقـات الدوليـة إلى مرحلـة مـا قبـل 1939، أي مرحلـة اسـتخدام القـوة لفـرض الإرادات، ممـا أسـهم فـي إشـعال فتيـل الحـرب العالميـة الثانيـة بسـبب التصرفـات الفرديـة للقـوى الكـبرى حينهـا، وإعـادة رسـم التوازنـات بشـكل منفـرد بعيـداً عـن رؤى واعتبـارات الـدول الأخـرى.

4. هـذه العمليـة سـتضفي تداعيـات خطيـرة عـلى النظـام الـدولي، وقـد ضربـت مصداقيـة القانـون الـدولي كمدخـل لحـل النزاعـات بالطـرق السـلمية، بـل سـتكرّس منطـق القـوة بـدل الشرعيـة، كمـا سـتمنح هـذه الحالـة دولاً أخـرى مـبرراً نظريـاً للقيـام بعمليـات اعتقـال أو اغتيـال خـارج حدودهـا، كمـا تفعـل الولايات المتحـدة.

خامساً: البعد الرمزي والردع المعنوي والنفسي والرسائل الأبعد

إن التسـليم بمـا فعلتـه الولايـات المتحـدة بشـكل مبـاشر، ومناقشـته مـن زاويـة نفسـية مختلفـة، يقودنـا إلى القـول إن الولايـات المتحـدة تسـتطيع ضرب نيكـولاس مـادورو بصـاروخ ذكـي يصـل إلى غرفـة نومـه بشـكل مبـاشر بنسـبة خطـأ أقـل مـن 1%، لكـن ذلـك لـن يحقـق مـا يُعـرف بالـردع النفـسي والمعنـوي عـبر الصدمـة والرعـب تجـاه أعـداء الولايـات المتحـدة الآخريـن. كمـا أن الصـاروخ سـيحوّل مـادورو إلى بطل ومقـاوم، ويجعلـه رمـزاً لشـعبه ولبعـض شـعوب العالـم، بينمـا تريـد الولايـات المتحـدة إذلال خصومهـا بهـذه الطريقـة.

لقد استعرض الأميركيون قوتهم التكنولوجية، وقوة النخبة «دلتا»، وقدراتهم الجوية في مشهد هوليوودي صُمم لردع الآخرين نفسياً قبل ردعهم مادياً، إذ أراد ترامب إيصال رسالة مفادها أنه قادر على التحرك بكل الخيارات الموضوعة على الطاولة، سواء عبر الاستهداف المباشر بالصواريخ أو الطائرات المسيّرة، أو من خلال الإنزالات والعمليات الخاطفة، والدخول إلى غرف النوم، كما حدث مع مادورو.

يريد ترامب إحياء فكرة الهيمنة الأميركية على العالم بعد أن تراجع دورها في زمن الديمقراطيين، ويعلم جيداً أن القوة العسكرية الأميركية هي الأداة الوحيدة القادرة على التعبير عن هذه الهيمنة. فالعملية تحمل رسالة واضحة، ليست فقط لمادورو أو لفنزويلا، بل تشمل حالة **ردع نفسي** لكل من يريد التناطح مع الولايات المتحدة، وهكذا أراد ترامب إيصالها.

لو أن الولايات المتحدة ضربت مادورو بصاروخ وقتلته، لتحول إلى بطل قومي لمائة عام قادمة، ولشاهدنا صورته في كل دول العالم وفي العاصمة كاراكاس. لكن الولايات المتحدة اختارت أن تفرض السيطرة على الصورة الرمزية لهؤلاء القادة وشعوبهم، ونفذت العملية بطريقة تهدف إلى **قتل فكرة البطل** في عقلية المجتمعات المعارضة للسياسات الأميركية، وتحقيق الردع النفسي والتفوق المعنوي قبل المادي. إن الولايات المتحدة تسعى لإقناع العالم بأنها منتصرة في أي حرب تريد خوضها قبل أن تبدأ هذه الحرب أساساً، وهذا يمثل جوهر **الردع النفسي والمعنوي**.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org